

**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**

**إعداد**

**الباحث الاقتصادي إيهاب اسمندر**

**محاضرة في اطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية 12/10/2021 – المركز الثقافي العربي – أبو رمانة**

مقدمة:

يواجه الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، جملة من التحديات التي زاد من تفاقمها، ظروف الحرب التي واجهتها البلاد على مدى السنوات الأخيرة الماضية.

تتلخص المشكلات في جانبها الاقتصادي بالعديد من النقاط الأساسية (البطالة، الفقر، تراجع الإنتاج، انخفاض حجم الصادرات، عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية...).

إن المتتبع لهذه المشكلات الاقتصادية، يدرك أنه لا يمكن تجاوزها بطريقة تلقائية سهلة، بل يتوجب العمل بطريقة مخططة ومدروسة وتقوية بعض عوامل القوة الكامنة في الاقتصاد السوري.

تنطلق الدراسة؛ المقدمة هنا؛ من أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في سورية، لذلك حاولنا أن نبين ما حالة هذا القطاع وما وضعه الراهن، وما الذي يمكن فعله للوصول به (أي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة) إلى درجة الاعتمادية المطلوبة بحسب الفرضية التي بنيت عليها الدراسة.

**النقطة الأولى: مبادئ العمل**

* التعاون والتنسيق المستمر مع كافة الجهات المعنية لتقييم وتطوير مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
* بناء علاقات شراكة إستراتيجية قائمة على الثقة المتبادلة بين القطاع العام والخاص.
* خلق الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الأساسي في تطوير الاقتصاد.
* الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**النقطة الثانية: محاور العمل الأساسية**

**أولاً: إيجاد بيئة أعمال تمكينيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

* توفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة ومحفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لانتقالها إلى القطاع المنظم من خلال التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية.
* تكوين قاعدة بيانات شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف إيجاد معلومات وبيانات إحصائية دقيقة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تسهم باتخاذ القرار لتقديم الدعم المناسب لهذا القطاع.
* تطوير عمل الدراسات والبحوث المتعلقة بالقطاع؛ وبشكل أساسي التطوير المستمر للمرصد الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانياً: تطوير سياسات دعم المشروعات وتعزيز تنافسية الإنتاج المحلي**

* إحداث شبكة وطنية لحاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة متعددة النشاطات الاقتصادية.
* إقامة تجمعات حرفية وصناعية ومراكز تدريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
* العمل على زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة، وتحسين أدائها وزيادة صادراتها.
* تنظيم وضبط سوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل نفاذها إلى الخدمات المالية.
* نشر ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الإبداع والابتكار.

**النقطة الثالثة: تعريف المشروعات**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المشروعات المتوسطة** | **المشروعات الصغيرة** | **المشروعات المتناهية الصغر** | **الوحدة** | **المعيار** | **القطاع** |
| 21-100 | 6-20 | 1-5 | عامل | عدد العمال | القطاع الزراعي |
| من 200 إلى أقل من 2000 | من 20 إلى أقل من 200 | أقل من 20 | مليون ليرة سورية | المبيعات السنوية  أو  الموجودات (باستثناء المباني) |
| من 175 إلى أقل من 2000 | من 15 إلى أقل من 175 | أقل من 15 | مليون ليرة سورية |
| 26 – أقل من 100 | 6-25 | 1-5 | عامل | عدد العمال | القطاع الصناعي |
| من 250إلى أقل من 5000 | من 20إلى أقل 250 | أقل من 20 | مليون ليرة سورية | المبيعات السنوية  أو  الموجودات (باستثناء الأراضي) |
| من 300 إلى أقل من 5000 | من 25 إلى أقل 300 | أقل من 25 | مليون ليرة سورية |
| 11-30 | 6-10 | 1-5 | عامل | عدد العمال | القطاع التجاري |
| من 350إلى أقل من 1200 | من 50 إلى أقل من 350 | أقل من 50 | مليون ليرة سورية | المبيعات السنوية |
| من 300 إلى أقل من 1000 | من 40 إلى أقل من 300 | أقل من 40 | مليون ليرة سورية | الموجودات (باستثناء الأراضي والمباني) |
| 26-75 | 11-25 | 1-10 | عامل | عدد العمال | القطاع الخدمي |
| من 200 إلى أقل من 500 | من 30إلى أقل من 200 | أقل من 30 | مليون ليرة سورية | المبيعات السنوية |
| من 250 إلى أقل من 700 | من 50إلى أقل من 250 | أقل من 50 | مليون ليرة سورية | الموجودات (باستثناء الأراضي والمباني) |

المصدر: القرار 17/م.و لعام 2021

**النقطة الرابعة: مشروعات الهيئة**

**أولاً: حسب التوزع في المحافظات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفرع** | **العدد** | **النسبة** |
| **اللاذقية** | **1988** | **26** |
| **طرطوس** | **1999** | **26** |
| **حلب** | **1131** | **15** |
| **دمشق** | **123** | **2** |
| **درعا** | **151** | **2** |
| **الحسكة** | **43** | **0.6** |
| **حماه** | **1653** | **22** |
| **السويداء** | **84** | **1** |
| **حمص** | **160** | **2** |
| **ريف دمشق** | **152** | **2** |
| **القنيطرة** | **124** | **2** |
| **المجموع** | **7608** | **100** |

المصدر: بيانات هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

* تتوضع في اللاذقية وطرطوس النسبة الأكبر من المشروعات المسجلة في الهيئة (26%) لكل منها، وكان لتفعيل آلية التسجيل المبكر في هاتين المحافظتين واستقرار الأوضاع الأمنية فيهما دور رئيسي في ذلك.
* لا تظهر مشروعات مسجلة في فروع (الرقة، إدلب، دير الزور) لأن هذه الفروع كانت متوقفة عن العمل حتى فترة قريبة.

**ثانياً: حسب التوزع القطاعي**

* النسبة الأكبر في المشاريع حالياً في سورية هي المشاريع الزراعية 26%، بسبب سهولة إطلاق هذه المشاريع قياساً ببقية الأنواع ضمن الظروف الحالية.
* تأتي المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية 25% من الإجمالي، وهذا المؤشر يتنامى بشكل سريع نسبياً، وتليها المشاريع الحرفية على اختلافها.
* حصة المشاريع الخدمية 15% وأخيراً المشاريع التجارية 10%.

**النقطة الخامسة: الأهمية التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

* قابلة للانتشار في مختلف المناطق داخل المدن والأرياف مما يضمن عدالة أكبر في التنمية المتوازنة على امتداد مساحة البلاد.
* تخلق المشروعات الصغيرة والمتوسطة كماً كبيراً من فرص العمل مما يشكل حلاً لمشكلة البطالة في المناطق التي تتواجد فيها هذه المشروعات.
* تتميز هذه المشروعات بعدم حاجتها لرأس المال الكبير النادر نسبياً في سورية قياساً بعنصر العمل ذو الوفرة النسبية في مختلف المناطق السورية، (أي بمعنى آخر كثافة العمل= ارتفاع قيمة عنصر العمل بالنسبة لرأس المال).
* تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في حل مشكلة البطالة وينظر إليها كأحد أهم أدوية هذا المرض الخطير، إذ تعتبر (دراسة هيئة المشروعات) أنه مع خلق كل 1000 مشروع صغير سيتراجع معدل البطالة بمقدار 1%، ومع كل زيادة في التكوين الرأسمالي للمشروعات الصغيرة بمقدار واحد مليون دولار يزداد الناتج المحلي الإجمالي 0.1%.
* وفق رؤية هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة 68%سيعمل من قوة العمل السورية في مشروعات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الاستفادة الحقيقية من هذه المشروعات ولوضع حد لمشكلة البطالة المتزايدة (خلال 5 سنوات).
* ساهم قطاع المشروعات بـ 41% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، وانخفضت إلى 37% في عام 2020 (بسبب جائحة كورونا)
* ﺗﻭﺟﺩ ﻋﻼﻗﻪ إيجابية ﺑﻳﻥ ﺍﻟﻣﺷﺭﻭﻋﺎﺕ ﺍﻟﺻﻐيرة والمتوسطة ﻭﺯﻳﺎﺩﺓ ﺩﺧﻝ ﺍﻟﻔﺋﺔ ﺍﻟﻣﺳﺗﻬﺩﻓﺔ (0,72انعكاس لتخفيف الفقر).
* ﺗﻭﺟﺩ ﻋﻼﻗﻪ إيجابية ﺑﻳﻥ ﺗﻣﻭﻳﻝ ﺍﻟﻣﺷﺭﻭﻋﺎﺕ الصغيرة والمتوسطة ﻭﺍﻟﻣﺳﺗﻭﻯ ﺍﻟﺻﺣي ﻟﻸﺳﺭة (0,57).
* ﺗﻭﺟﺩ ﻋﻼﻗة إيجابية ﺑﻳﻥ ﺍﻟﻣﺷﺭﻭﻋﺎﺕ ﺍﻟﺻﻐيرة والمتوسطة ﻭﻣﺳﺗﻭﻯ ﺳﻛﻥ ﺍﻷﺳﺭﺓ (0,58).
* ﺗﻭﺟﺩ ﻋﻼﻗﻪ سلبية ﺑﻳﻥ ﺍﻟﻣﺷﺭﻭﻋﺎﺕ ﺍﻟﺻﻐيرة ﻭﺍﻟﻣﺳﺗﻭﻯ التعليمي ﻟﻸﺳﺭﺓ (-0,62).

**النقطة السادسة: أهم المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

**ﺃ . ﻣﺷﻛﻼﺕ ﻣﺎﻟﻳﺔ:**

**1**- ﺍﻻﻋﺗﻣﺎﺩ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻣﺩﺧﺭﺍﺕ ﺍﻟﻌﺎﺋﻠﻳﺔ - ﺍﻻﻗﺗﺭﺍﺽ ﺍﻟﻌﺎﺋﻠي ﻏﻳﺭ ﺍﻟﻛﺎﻓﻰ ﻭﻏﻳﺭ ﺍﻟﻣﻧﺗﻅﻡ (88% من المشروعات في سورية تعتمد على المدخرات الشخصية والقروض العائلية).

2- ﺿﻌﻑ ﺍﻟﺿﻣﺎﻧﺎﺕ ﺍﻟﻣﺎﻟﻳﺔ.

3- ﺍﻟﻠﺟﻭء ﺍﻟﻰ ﺍﻟﻭﺳﻁﺎء ﻭﺍﻟﻣﺭﺍﺑﻳﻥ ﺑﺄﺳﻌﺎﺭ ﺑﺎﻫﻅﺔ ﺗﺭﻓﻊ ﺗﻛﺎﻟﻳﻑ ﺍلإﻧﺗﺎﺝ.

4- إﺣﺟﺎﻡ ﺍﻟﺑﻧﻭﻙ ﻋﻥ ﺍﻟﺗﻌﺎﻣﻝ ﻣﻌﻬﺎ (7% يمكن أن تلبي متطلبات البنوك).

بحسب دراسة للهيئة؛ تبلغ حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإئتمانية من إجمالي التسهيلات للقطاع المصرفي في المتوسط 9% في الدول العربية و18% في البلدان متوسطة الدخل).

معنى ذلك أن سورية تعاني من فجوة تتجاوز 100% لتصل إلى المتوسط العربي، وأكثر من 450% لتصل إلى متوسط البلدان متوسطة الدخل.

تشكل المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة حوالي 99% من المنشآت في سورية.

تعاني سورية من ضعف كبير في حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات (4% فقط).

**ﺏ . ﻣﺷﻛﻼﺕ ﺇﺩﺍﺭﻳﺔ:**

**1**- ﺍﻟﻣﻠﻛﻳﺔ ﺍﻟﻔﺭﺩﻳﺔ ﺃﻭ ﺍﻟﻌﺎﺋﻠﻳﺔ ﻳﺭﺑﻁ ﻭﺟﻭﺩ ﺍﻟﻣﻧﺷﺄﺓ ﺑﺣﻳﺎﺓ ﺃﺻﺣﺎﺑﻬﺎ ﻭﺍﺳﺗﻘﺭﺍﺭﻫﻡ ﺍﻟﻌﺎﺋﻠي.

2- ﺧﻠﻁ ﺍﻟﺫﻣﻡ ﺍﻟﻣﺎﻟﻳﺔ ﻟﻠﻣﻧﺷﺄﺓ ﻣﻊ ﺍﻟﺫﻣﺔ ﺍﻟﻣﺎﻟﻳﺔ ﻷﺻﺣﺎﺑﻬﺎ.

3- ﻋﺩﻡ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺗﻧﺑﺅ ﻭﺍﻟﺗﺧﻁﻳﻁ وﻋﺩﻡ ﺩﻗﺔ ﺍﻟﺑﻳﺎﻧﺎﺕ ﺍﻟﻼﺯﻣﺔ ﻟﺫﻟﻙ.

4- ﻣﺭﻛﺯﻳﺔ ﺍلإﺩﺍﺭﺓ ﺣﺗﻰ ﻓﻰ ﺣﺎﻟﺔ ﺍﻟﺗﻭﺳﻊ ﻓﻰ ﻅﻝ ﺿﻌﻑ ﺍلإﻋﺩﺍﺩ ﺍﻟﻌﻠﻣﻰ ﻭﺍﻟﻣﻬﻧﻰ والإﺩﺍﺭي ﻟﺭﺏ ﺍﻟﻌﻣﻝ ﻭﺿﻌﻑ ﻗﺩﺭﺗﻪ ﻋﻠﻰ ﺍﻷﺧﺫ ﺑﺄﺳﺑﺎﺏ ﺍﻟﺗﻘﺩﻡ ﻭﺍﻟﺗﻁﻭﺭ.

**ﺝ .ﻣﺷﻛﻼﺕ ﻣﺣﺎﺳﺑﻳﺔ:**

**1**- ﻧﺩﺭﺓ ﺍﻟﺑﻳﺎﻧﺎﺕ ﺍﻟﻣﺎﻟﻳﺔ ﻭﺍﻟﻣﺣﺎﺳﺑﻳﺔ ﺍﻟﺩﻗﻳﻘﺔ ﻭﺗﻌﺩﺩ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺑﻳﺎﻧﺎﺕ ﺣﺳﺏ ﺍﻟﻐﺭﺽ.

2- ﺗﺄﺧﺭ إﻋﺩﺍﺩ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺑﻳﺎﻧﺎﺕ ﻋﻠﻰ ﻧﺣﻭ ﻳﻧﻔي ﺍﻟﻐﺭﺽ ﻣﻥ ﺍﺳﺗﺧﺭﺍﺟﻬﺎ.

3- عدم ﻭﺟﻭﺩ ﺩﻓﺎﺗﺭ ﺃﻭ ﺳﺟﻼﺕ.

**د . ﻣﺷﻛﻼﺕ ﺗﺳﻭﻳﻘﻳﺔ:**

**1**- ﻗﻠﺔ ﺍلأﻣﺎﻛﻥ ﺍﻟﻣﺧﺻﺻﺔ ﻟﻌﺭﺽ ﺍﻟﻣﻧﺗﺟﺎﺕ ﻭﻋﺩﺩ ﻗﻧﻭﺍﺕ ﺍﻟﺗﻭﺯﻳﻊ.

2- ﻋﺩﻡ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﻣﻭﺍﻛﺑﺔ ﺗﻘﻠﺑﺎﺕ ﺍﻟﻁﻠﺏ ﺍﻟﺷﺩﻳﺩ ﻣﻣﺎ ﻳﺅﺛﺭ ﻋﻠﻰ ﻛﻔﺎءﺓ ﻭﻭﺟﻭﺩ ﺍﻟﻣﻧﺷﺄﺓ.

3- ﺍﻻﻓﺗﻘﺎﺭ إﻟﻰ ﺍﻟﻣﻭﺍﺻﻔﺎﺕ ﻭﺍﻟﺗﺻﻣﻳﻣﺎﺕ ﻭﻋﺩﻡ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﺗﻧﻔﻳﺫﻫﺎ.

4- ﻏﻳﺎﺏ ﺍﻟﺭﻗﺎﺑﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺟﻭﺩﺓ.

5- ﻋﺩﻡ ﻭﺟﻭﺩ ﺣﻣﺎﻳﺔ ﻟﻬﺫﻩ ﺍﻟﻣﻧﺷﺄﺕ ﻣﻥ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ.

6- ﻋﺩﻡ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﻣﻭﺍﻛﺑﺔ ﺍﻟﺗﻁﻭﺭ ﺍﻟﻣﺗﻼﺣﻕ ﻓﻰ ﺫﻭﻕ ﻭﺭﻏﺑﺎﺕ ﺍﻟﻣﺳﺗﻬﻠﻛﻳﻥ.

6- ﺍﻧﺧﻔﺎﺽ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﺍﻟﺗﻔﺎﻭﺿﻳﺔ ﻋﻠﻰ ﺍلأﺳﻌﺎﺭ.

(تعاني 72% من المشروعات المتوسطة والصغيرة صعوبات تسويقية)

**ه . ﻣﺷﻛﻼﺕ إﻧﺗﺎﺟﻳــﺔ:**

**1**- ﻣﺷﺎﻛﻝ ﺍﻟﺣﺻﻭﻝ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻣﻭﺍﺩ ﺍﻟﺧﺎﻡ ﻭﺍﻷﻭﻟﻳﺔ ﺍﻟﻣﻧﺎﺳﺑﺔ ﻣﻣﺎ ﻳﺅﺩﻯ إﻟﻰ ﺍﻧﺧﻔﺎﺽ ﻣﺳﺗﻭﻯ ﺍﻟﺟﻭﺩﺓ ﻭﺍﺣﺗﻛﺎﺭ ﺍﻟﻭﺳﻁﺎء ﻭﺗﺟﺎﺭ ﺍﻟﺟﻣﻠﺔ ﻭﻓﺭﺽ ﺳﻠﻊ ﻣﺣﻣﻠﺔ ﻋﻧﺩ ﺍﻟﺷﺭﺍء ﺑﺎلأﺟﻝ.

2- اﻧﺧﻔﺎﺽ ﻣﺳﺗﻭﻯ ﺍﻟﺧﺩﻣﺎﺕ ﻭﺍﻟﻣﺭﺍﻓﻕ ﺍﻟﻣﺗﺎﺣﺔ ﺃﻣﺎﻡ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻘﻁﺎﻉ.

3- ﻋﺩﻡ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﺍﺳﺗﻘﻁﺎﺏ ﺍﻟﻌﻣﺎﻟﺔ ﺍﻟﻣﺩﺭﺑﺔ ﻭﺍﻟﻣﺅﻫﻠﺔ ﻭﺍﻹﺣﺗﻔﺎﻅ ﺑﻬﺎ (53% من المشروعات تواجه صعوبة بذلك).

4- ﺍﻧﺧﻔﺎﺽ ﺍﻟﻣﺳﺗﻭﻯ ﺍﻟفني ﻭﺫﻟﻙ ﻳﺅﺩي إﻟى ﺻﻌﻭﺑﺔ ﺍﻟﻭﺻﻭﻝ ﺍﻟﻰ ﻣﺳﺗﻭﻯ ﺗﻧﺎﻓﺳي ﻣﻌﻘﻭﻝ (45% من المشروعات السورية لديها مشاكل فنية).

**النقطة السابعة: برامج عمل الهيئة**

* برنامج تدريب طالبي العمل: يقوم البرنامج على تأهيل الأشخاص الراغبين مهنياً في مجال ما، ليفتح أمامهم الفرصة لإيجاد عمل حر، ويتم التدريب في مختلف المجالات الإدارية والمحاسبية والمهنية الحرفية، في معظم المحافظات، بالتعاون مع مؤسسات حكومية أو خاصة أو مراكز تأهيل مهني أو جامعات وما إلى ذلك، المتخرجون من هذا البرنامج يصبحون أصحاب مهن.  
    
  - برنامج تأهيل رواد الأعمال: هذا البرنامج يعنى بأشخاص يرغبون بإقامة مشروعات خاصة بهم على أن تكون مميزة ونوعية، يخضع متبعوا هذا البرنامج لدورات متخصصة في ريادة الأعمال تتضمن (مفهوم الريادة، سمات رائد العمل، دراسة الجدوى الاقتصادية، تحليل السوق، التسويق، الإدارة، المحاسبة، إدارة فريق العمل، وغيرها).  
  - تشكيل فريق المدربين: باعتبار أن التدريب من أهم مهام الهيئة بموجب القانون رقم 2، فقد تم إيلاء اهتمام خاص لهذا الجانب، والعمل على تشكيل فريق من العاملين في الهيئة لديهم المقدرة الكاملة على تدريب أصحاب المشروعات والعاملين في قطاع المشروعات على القضايا الرئيسية.  
    
  - تعزيز قدرات المرأة الريفية: يهتم هذا البرنامج بتأهيل وتدريب السيدات المعيلات لأسرهن، والراغبات أيضاً بتأسيس أعمال خاصة بهن، لا سيما في الأرياف والتي يكون دور المرأة فيها رئيسياً في إعالة الأسرة، في هذا الاتجاه نفذت الهيئة العديد من الدورات التدريبية في معظم المحافظات وبمهن وحرف تتناسب وطبيعة المرأة، وقد تنوعت بمجالات مختلفة (تصميم الأزياء وتفصيل الملابس، صيانة لهاتف المحمول، التجميل، السكرتارية، المحاسبة، البروكار الدمشقي).
* التدريب من أجل التشغيل المضمون: هو برنامج تشاركي بين القطاعين العام والخاص لتأمين فرص عمل للباحثين عن العمل، الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون بإنشاء مشروعات خاصة بهم وتحمل مخاطر الاستثمار، وذلك عن طريق تدريبهم وفق احتياجات سوق العمل وتشغيلهم في القطاع الخاص. أبرمت الهيئة العديد من الاتفاقات مع شركات ومؤسسات في القطاع الخاص لهذا البرنامج.  
  برنامج المعارض ومهرجانات التسوق: يتيح البرنامج فرصة تواجد أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في المعارض ومهرجانات التسوق الخاصة بهم للتواصل مع وكلاء وزبائن محتملين، مما يقدم لهم فرصة تسويق منتجاتهم وتوسيع حجم السوق المتاح أمامهم.  
  (بما في ذلك المشاركة في معرض دمشق الدولي ومعرض الباسل للإبداع والإختراع)
* برنامج حاضنات الأعمال: يهتم البرنامج باحتضان المشروعات المتوسطة والصغيرة، من خلال تسهيل الحصول على مكان مناسب للعمل وتجهيزات لوجستية، كما أن بعض الحاضنات تكون افتراضية وبعضها تدريبي (تقدم تدريب نوعي لبعض الطلاب ليكونوا أكثر قدرة على خدمة سوق العمل أو إقامة مشروعات خاصة بهم).

**جدول تنفيذ البرامج**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **البرنامج** | **عدد الدورات** | **عدد المستفيدين** |
| تدريب طالبي العمل | 310 | 4884 |
| تأهيل رواد الأعمال | 37 | 1077 |
| فريق المدربين | 6 | 59 |
| تعزيز قدرات المرأة | 14 | 329 |
| التدريب من أجل التشغيل المضمون | 12 | 343 |
| برنامج المعارض ومهرجانات التسوق والأسواق الشعبية | 33 | 1219 |
| برنامج الحاضنات | 3 حاضنات | 230 |

**النقطة الثامنة: مشروع التعداد الشامل والتفصيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة  
\_ أهداف التعداد:**

* توفير إطـار مُحدث ومتكامل لِلمنشآت الاقتصادية والاجتماعية لاستخدامه في مختلف الـمسوح الإحصائية الاقتصادية الـمُنفذة بِالعينة الـمتممة لِلتعداد وتلك الـمُنفذة على أُسس دوريـة.
* حصر القطاع غير المُنظم (الاقتصاد غير الرسمي)، والوقوف على وضعه الـراهن.
* تمكين إجراء المقارنات الـمطلوبة مع السلاسل الاقتصادية السابقة بِهدف قِياس المؤشرات الاقتصادية المطلوبة.
* توفير البيانات المطلوبة لِحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وإجراء دراسات مُعمقة حول حجم القوة العاملة تِبعاً للأنشطة الاقتصادية في هذه الـمحافظات.

**المراحل المنجزة من المشروع**

المرحلة الأولى: تعداد محافظات (دمشق- ريف دمشق- اللاذقية- طرطوس- السويداء)

المرحلة الثانية: تعداد محافظات (حمص- حماه- حلب).

**نتائج التعداد** (المصدر: نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، المكتب المركزي

* توزع المنشآت حسب المحافظات المشملة:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المحافظة | عدد المنشآت | النسبة |
| دمشق | 89943 | 11.6 |
| ريف دمشق | 134340 | 17.3 |
| اللاذقية | 88938 | 11.4 |
| طرطوس | 90096 | 11.6 |
| السويداء | 37410 | 4.8 |
| حمص | 89108 | 11.5 |
| حماه | 91112 | 11.7 |
| حلب | 157010 | 20.2 |
| المجموع | 777957 | 100 |

* تستحوذ حلب على الحصة الأكبر من المنشآت (20.2%) ثم ريف دمشق (17.3%).
* تتقارب محافظات دمشق، اللاذقية، طرطوس، حمص، حماه من حيث النسبة ( تقريباً 11.5%) لكل منها.
* الحصة الأقل لمحافظة السويداء 4.8%.
* المنشآت حسب حالة التشغيل

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | عاملة بشكل دائم | موسمية التشغيل | متوقفة | المجموع |
| العدد | 460231 | 4545 | 313181 | 777957 |
| النسبة | 59.2 | 0.6 | 40.3 | 100 |

* كما يظهر 59.2% من المنشآت تعمل بشكل دائم.
* النسبة الأقل 0.6% موسمية التشغيل.
* من الملاحظ نسبة المشروعات المتوقفة 40.3% (مما يعني تعطل طاقة إنتاجية كبيرة في البللاد).
* من حيث الترخيص

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | مرخصة | غير مرخصة |
| النسبة | 71.4 | 28.6 |

* المنشآت المرخصة حاصلة على أي وثيقة تسمح لها بالعمل.
* المنشآت غير المرخصة غير حاصلة على أي شكل من أشكال الترخيص.
* لا تشمل هذه النسبة المنشآت غير العاملة.
* حسب التوزع القطاعي

|  |  |
| --- | --- |
| القطاع | النسبة |
| تجارة جملة ومفرق | 61.34 |
| خدمات | 23.6 |
| صناعة | 10.2 |
| زراعة وصيد | 1.08 |
| نقل | 1.35 |
| بناء وتشييد | 1.02 |
| غير مبين | 1.41 |
| المجموع | 100 |

ملاحظة: تعتبر النتائج أعلاه أولية، حيث لم ينته فريق العمل من إكمال تحليل النتائج، التي ستظهر بصورة نهائية في التقرير الذي يعد لهذه الغاية.

**التوصيات**

* التعامل مع ملف المشروعات المتوسطة والصغيرة وتطويرها بحاجة إلى برنامج متكامل والعمل بروح الفريق من مختلف الجهات المعنية.
* لدى سورية بنية تتطور باستمرار في مجال التعامل مع المشروعات المتوسطة والصغيرة لكن ما زال هناك الحاجة للكثير من الجهود.
* لا يمكن إغفال تأثير الأوضاع التي مرت بها سورية على حالة وتوضع المشروعات المتوسطة والصغيرة فيها.
* هناك تزايد في وعي أهمية الدور التنموي للمشروعات المتوسطة والصغيرة في سورية، لكن ذلك لا يمنع من ضرورة الاستمرار بالعمل على تعزيز الوعي العام بأهمية القطاع على مستوى الأفراد والمجتمع.
* قسم من مشكلات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى تعديلات قانونية؛ أي تدخل في إطار البيئة التشريعية.
* من المهم أن تكون الهيئة جهة تنسيق رئيسية في القطاع بين مختلف الجهات المعنية (باتباع أسلوب تحليل الأثر المشترك، يؤثر هذا العامل /تواجد جهة رئيسية للتنسيق/ على 18 من أصل 19 من العوامل المنتقاة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.